محاضرة رقم: ١٣	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
اسم المادة باللغة العربية	التحديث في الدول الاسلامية
اسم المادة باللغة الانكليزية	Modernization in Islamic countries
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣-٢٠٢٤
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	م.د. سالم اسماعيل مصطفى/ م.د. سجاد عبد المنعم مصطفى
عنوان المحاضرة باللغة العربية	الحياة البرلمانية في ايران في عهد الجمهورية الاسلامية ١٩٧٩
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	Parliamentary life in Iran during the era of the Islamic Republic in 1979
المراجع والمصادر	دراسات في تاريخ ايران- كمال مظهر احمد
	من بلاط الشاه الى سجون الثورة- احسان نراغي
	مدافع اية الله- محمد حسنين هيكل

الحياة البرلمانية في عهد الجمهورية الاسلامية ١٩٧٩:

سقوط الشاه وقيام الجمهورية الاسلامية

أدت معارضة الخميني والتيار الديني لسياسة الشاه والاصلاحات التي قام بها والتي عرفت باسم (الثورة البيضاء) اذ وصفها الخميني والتيار الديني بانها شكلت خطوة نحو ترسيخ النظام الدكتاتوري وتعزيز تبعية إيران السياسية والثقافية والاقتصادية للولايات المتحدة، ادى الى انطلاق حركة شعبية موحدة في شهر حزيران ١٩٦٣م وعلى الرغم من الدماء التي سالت في هذه الحركة، إلا أنها في الحقيقة أعلنت بدء نمو انتفاضة اخرى، أكدت على الدور الأساسي للخميني بوصفه قائداً للتيار الاسلامي. وتوطدت بين التيار الاسلامي والتيار الشيوعي المعارض بقيادة (حزب توده) وعلى اثر ذلك تم نفي الخميني إلى خارج إيران بعد اعتراضه على القانون الذي منح الحصانة القضائية للمستشارين الأميركيين، الا ان الحراك الايراني استمر على الرغم من النفي والسجن والتعذيب والإعدام الذي قاده نظام الشاه.

وفي تلك الأثناء، واصل المعارضون للشاه من التيار الشيوعي والاسلامي منطلقة من المساجد والحوزات العلمية والجامعات وشرعت بجهد متواصل في تاليب الشعب الايراني ضد

الشاه، بالمقابل رد نظام الشاه والذي بدأ بقمع الحركات المعارضة الإسلامية وغيرها بهجوم على المدرسة الفيضية والحرم الجامعي في طهران، وسائر المراكز الفاعلة في المعارضة، وقد استمر هذا الحراك حتى يوم ١١ شباط ١٩٧٩ حينما سقط نظام الشاه واعلن قيام الجمهورية الاسلامية الايرانية بعد عودة الخميني من منفاه في فرنسا.

نظام الجمهورية الاسلامية في ايران

تتميز مؤسسات النظام السياسي الإيراني ما بعد الثورة الإسلامية عام (١٩٧٩) بكونها انتجت نظاماً إسلامياً ارادت من خلاله أن تقدم نموذجا حديثاً للحكم الإسلامي هو (الجمهورية الإسلامية) أي الدمج بين الفكرة الغربية والفكرة الدينية الإسلامية. ويتركب النظام الإيراني من عدة مؤسسات غير تقليدية في الأنظمة السياسية، وهذا التركيب المعقد هو بهدف إحكام قبضة رجال الدين على السلطة لكن بصورة ديمقراطية، ويوجد في إيران عدة هيئات ومؤسسات تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية، لترسم سياسة البلد وأهم هذه المؤسسات مؤسسة وسلطة الولي الفقيه والمؤسسات الدستورية الثلاثة الأخرى.

تمثلت أبرز نتائج الثورة الإسلامية في وضع أسس ومقومات النظام السياسي الجديد بوضع دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدستور التي وضعت مسودته الأولى في باريس عام ١٩٧٨م، إذ كلف الخميني الدكتور حسن حبيبي، (ولد في طهران عام ١٩٣٧ ودرس فيها، وتخرج من قسم الحقوق وعلم الاجتماع في جامعة طهران، سافر إلى فرنسا لدراسة علم الاجتماع والقانون وفي عام ١٩٦٩ حصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة السوربون وانظم إلى الجبهة الوطنية) وبالتعاون مع عدد من المثقفين الاسلاميين القيام بكتابة مسودة الدستور، وقد ظهر اتجاهين حول كتابة واقرار الدستور:

الاتجاه الأول: الاتجاه الليبرالي والذي يدعو إلى إجراء انتخابات جمعية تأسيسية تأخذ على عاتقها مهمة وضع مسودة الدستور (كتابة الدستور)، وتتكون من عدد من الأعضاء يمثلون مختلف الاتجاهات والتيارات والأحزاب والأقليات.

الاتجاه الثاني: والذي مثله (الخميني) وأتباعه والذي كان يريد عرض اجراء استفتاء ثاني للتصويت على الدستور. فبينما كان (الاتجاه الليبرالي) يدعو جاهداً بضرورة تأسيس جمعية تأسيسية. كان (الخميني) يدعو لتجاوز هذه الجمعية وكانت الحجة، هي أن الجمعية التأسيسية لم تكن ضرورية حقاً من أجل تبني الدستور، وان الشعب يمكن أن يعطي تأييده المباشر عن طريق استفتاء ثاني وكان الكثير من أتباع (الخميني) ينادون بعدد من الحجج منها أن المشورة الثانية مع الشعب اولى طريق استفتاء ثاني ولا يخفى ان هذا التوجه كان من اجل إبعاد جهات ليبرالية عن عملية كتابة دستور لنظام كان لها الكثير من التحفظات عليه رقد دخل هذان الاتجاهان في حل وسط هو أن يختار الشعب بدلا من الجمعية التأسيسية جمعية مصغرة والتي عرفت فيما بعد بـ(مجلس خبراء الدستور) وهي تتولى البحث النهائي في الدستور وتدقق المسودة الأولية وتقدمها للاستفتاء الوطني، وتتألف هذه الجمعية من أربعين مندوبا وطالب الامام بأن يأخذ الدستور بالحسبان أن التشريع في الاسلام امتياز لله وان الهيئة التشريعية المنصوص عليها في المسودة الأولية لهذا الغرض لا تقوم على أسس إسلامية وان هنالك نوايا بإبعاد علماء الدين عن السياسة معلنة أن ذلك خيانة تستهدف استبعاد للإسلام وأكد أنه ينبغي أن يعهد بحق الحكم إلى الفقيه العادل (الذي يمارس الحكم بوصفه الشخص الأول في الدولة) ويؤدي وظيفة رئيس الجمهورية وتجتمع في يديه فروع الحكم الثلاث.

وبحلول الثالث من آب من عام ١٩٧٩م، فتح ما لا يقل على (١٨) الف مركز تصويت في مختلف انحاء البلاد وقام رجال الحرس الثوري الإيراني بتنظيم عملية الاستفتاء في مختلف

انحاء البلاد وبسبب بعض الإجراءات المتخذة والتي لم تعجب اعضاء الجبهة الوطنية حيث قاموا بسحب مرشحيهم من انتخابات لجنة صياغة الدستور وعلى الرغم من ذلك ظهرت مشاركة واسعة من قبل المقترعين بنسبة (٩٠%) وفوز كبير لأنصار الأمام الخميني بنسبة خمسة وخمسون عضوا ونقلت صحف المعارضة أن هناك عملية ضغط على المشاركين بالاستفتاء وحدوث عمليات تزوير.

شكلت سلطة الولي الفقيه القائد أهم وأول سلطة في الدستور الإيراني، وهذا ما اعطى للدستور ميزة أخرى بالإضافة إلى طابعه الإسلامي وهذه الميزة هي تضمين الدستور مبدأ ولاية الفقيه، فقد أورد الفصل الثامن من الدستور فصلاً خاصاً عن الولي الفقيه القائد بعنوان القائد أو مجلس القيادة بعدما ثبت مادة خاصة في الفصل الأول تتضمن التزام الدولة حكم الولي الفقيه القائد وتم استحداث مؤسسة اخرى هي (مجلس خبراء القيادة) هو حجر الأساس في السلطة لأنه ينتخب الولي الفقيه القائد ولهم صلاحية عزله ومناقشة أعماله وذلك حسب الضوابط الشرعية والدستورية التي حددها الدستور. وتوجد مؤسسية أخرى ترتبط بالولي الفقيه القائد وهذه المؤسسة تقوم بمثابة المؤسسة الاستشارية للولي الفقيه القائد، وهذه المؤسسية هي (مجمع تشخيص مصلحة النظام) الذي يضم بين أعضائه رؤساء السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية، القضائية وتقوم هذه المؤسسة بالتشاور مع الولي الفقيه القائد لتعيين السياسة العامة للنظام السياسي الإيراني.

ويجب أن يتمتع الفقيه بعدة صفات منها الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، وكذلك صفة العدالة والتقوى الملازمتان لقيادة الأمة الإسلامية والرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة على القيادة، أما صلاحيات الولي الفقيه (القائد) حسب الدستور الايراني فهي:

١. تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الاسلامية الايرانية بعد التشاور مع مجلس تعيين مصلحة النظام.

٢. الاشراف على حسن تطبيق السياسات العامة للنظام.

٣. اصدار الأمر بالاستفتاء العام.

٤. القيادة العامة للقوات المسلحة.

٥. اعلان الحرب والسلام والفقير العام وغيرها من الصلاحيات الأخرى المهمة.

اما بالنسبة للانتخابات.

تشكل الانتخابات الرئاسية الأولى في عمر النظام السياسي الايراني اهمية خاصة من حيث كونها المرة الأولى في تاريخ ايران التي يختار فيها الشعب الإيراني، رئيس السلطة التنفيذية، بعد ما ظل عقودا طويلة يعيش في ظل نظام ملكي وراثي كما تعد هذه الانتخابات الأولى في نظام الجمهورية وانتخاب اعضاء مجلس صيانة الدستور وهو من الهيئات التنظيمية الرئيسية في إيران وظيفتها الإشراف على عمل مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) وجميع قوانين البرلمان في إيران يجب أن تحصل على موافقة هذا المجلس قبل اعتمادها ويعتبر مجلس صيانة الدستور في جمهورية إيران الإسلامية، واحدة من المؤسسات الحكومية الأكثر أهمية وضمان أشرعية وإسلامية النظام الإسلامي هذه المؤسسة هي مشابهة جدا لبعض المؤسسات الضامنة للدستور في عدد من البلدان. ففي دساتير بعض البلدان توجد مؤسسات تسمى (المحكمة الدستورية) أو (المجلس الدستوري) أو ما شابه ذلك وعلى الرغم من بعض الاختلافات، من حيث الهيكل والمسؤولية لديهم الكثير من أوجه التشابه مع بعضها البعض، وتعد هذه الانتخابات هي الخطوة التالية من خطوات ومراحل. انشاء المؤسسات القانونية ومن

اركانها الرئيسية رئاسة الجمهورية الإسلامية، افتتحت حملة الترشيح للانتخابات في شهر كانون الأول من عام ١٩٧٩، بينما تقرر اجراء الانتخابات في الخامس والعشرين من كانون الثاني من عام ١٩٧٩ وحسب الدستور، فضلا عن موافقة الخميني على المرشحين للانتخابات الرئاسية قبل بداية الانتخابات وحسب ما جاء في الدستور أن منصب رئيس الجمهورية يأتي بالمرتبة الثانية بعد منصب الولي الفقيه.

أجريت الانتخابات الرئاسية في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٨٠ وقد حقق ابو الحسن بني صدر انتصارا ساحقا على منافسيه وذلك بحصوله على ما يقارب على (عشرة ملايين صوت) أي ما يعادل ٧٠% من نسبة الأصوات، تسلم ابو الحسن بني صدر في اليوم التالي رئيسا للجمهورية مرسوم تنصيبه ثم اعلن الإمام الخميني بهذه المناسبة موضحا موافقته على نتائج الانتخابات ودعا الأمة إلى مساندة رئيس الجمهورية وبذلك أصبح ابو الحسن بني صدر اول رئيس للجمهورية الإسلامية الايرانية لغاية عام ١٩٨١. اما منصب الولي الفقيه فقد بقي بيد الخميني حتى وفاته عام ١٩٨٩ ليتولى المنصب بعده علي خامنئي.

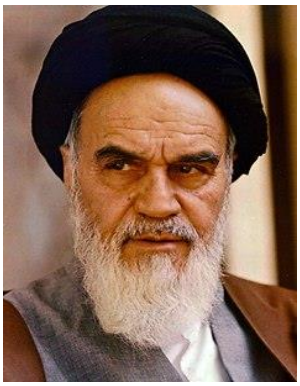
روح الله خميني

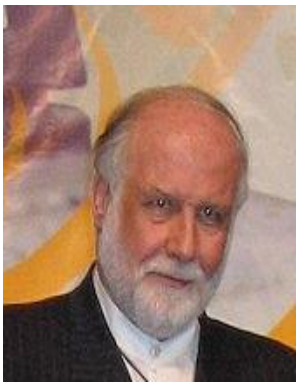
حسن حبيبي

ابو الحسن بني صدر

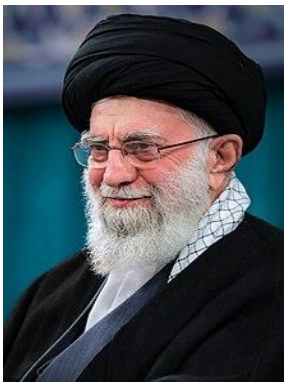
علي خامنئي